

تحليل بنية النظام القضائي في اليمن

د. متعب مبارك بازياد

عضو فريق بناء الدولة

مقدمة:

العدل اساس الملك، والقضاء حصن الحريات، والقاضي ظل الله في الارض، مقولات سطرتها اقلام العظماء والفلاسفة في صحائف التاريخ، ولاشك ان نصفه المظلوم واحقاق الحق، رسالة الانبياء ووظيفة الصلحاء على مدى العصور، ولم تنهض الامم وتسود الدول الا بسيادة القانون ورسوخ قيم العدل والانصاف، وما اختل ميزان العدالة في دولة الا انتهت وزالت، وقد قيل ان الله لينصر الدولة الكافرة العادلة على الدولة المسلمة الظالمة.

بعد هذه المقدمة القصيرة يمكن ان نعطي لمحة قصيرة ايضاً عن سيرة النظام القضائي في اليمن خلال العقود الاخيرة من التاريخ الحديث والمعاصر وصولاً الى ما هو عليه اليوم .

لقد كان في اليمن قبيل ثورتي سبتمبر واکتوبر ١٩٦٢-١٩٦٣م اكثر من نظام قضائي، تبعاً لنظام الحكم السياسي السائد في هذا الجزء او ذلك من نواحي اليمن. ففي شمال اليمن حيث كان نظام الحكم الامامي الزيدي، كانت تسند وظيفة القضاء الى فقهاء الشريعة الاسلامية في النواحي المختلفة من الارض التي كان للإمامة فيها نفوذ، وكان الامام الحاكم المجتهد هو مرجع الاحكام نقضاً وابطحاً، وله وحده تعيين القضاة في النواحي وعزلهم، ولم تكن هناك مؤسسة مستقلة للقضاء تقوم على شؤون القضاة والمحاكم استقلالاً عن سلطة الامام المطلقة، أو مجلساً تشريعياً لا اصدار القوانين الخاصة بتوحيد تطبيق القانون، وكان القضاة موكولون في قضائهم لرقابة ضمائرهم، ويستمدون كفاءتهم من العلوم الشرعية التي يتلقونها في هجر العلم وبين يدي علماء الاسلام، ولم تكن اليمن في هذا الجزء من البلاد قد طالتها يد التحديث في المؤسسات والمصالح الحكومية الاخرى وفي المقدمة منها نظام القضاء. وبعد ثورة ٢٦ سبتمبر استمر هذا الوضع مع بعض التطوير الطفيف من خلال اختصاص وزارة العدل برعاية شؤون القضاة والقضاء وتشكيل مجلس القضاء الاعلى برئاسة رئيس السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية ورُتبت المحاكم الابتدائية والاستئنافية في النواحي والمحافظات. ثم كان انشاء المحاكم التجارية منفصلة عن وزارة العدل بمساعدة قضاة متخصصين من السودان الشقيق في تعز وصنعاء والحديدة لمواكبة أنتعاش حركة التجارة ومواجهة شكوى رجال الاعمال من تعويق المحاكم القائمة حينها لحركة التجارة وقصورها عن ملاحقة واستيعاب القضايا المعاصرة في ميدان التجارة والاقتصاد العالمي. وسرعان ما أجهضت هذه التجربة بمجرد ادماج المحاكم التجارية في هيكل النظام القضائي فيما بعد. وتم تأسيس معهد القضاء في الثمانينات لتجديد وتحديث النظام القضائي من خلال تأهيل

القضاة بمساعدة خبرات عربية في التدريس والتدريب .. الا انه الآخر لم يساهم بالشكل المرتجى منه في تغيير الصورة النمطية عن مستوى تحقيق العدالة.

في مستعمرة عدن كانت الهيمنة الكاملة للقانون الانجليزي في نسخته الهندية المعدلة ليوائم مع بيئة هذه المستعمرة الصغيرة التي نالت من التحديث في المؤسسات، والتعليم على النمط المعاصر سهماً وافراً، فكانت نظم الادارة المعاصرة، وصدرت التشريعات (عن الحاكم البريطاني) لتنظيم الشؤون المدنية، وتطوير النظم الاخرى كنظام التامين والنقل البحري والجمارك والعمل النقابي والحريات السياسية والصحافة وتنظيم شؤون الهجرة، وغيرها بما يتوافق وطبيعة الميناء المنفتحة على العالم تجارياً، وبما ينظم التعايش بين سكان المستعمرة من الجنسيات المختلفة، ونظراً لتبعية عدن الكاملة للحكومة البريطانية، ارتبطت بالنظام الاداري المنظم لشؤون المستعمرات في الهند الشرقية وشرق افريقيا، فكانت تذهب الاحكام للمراجعة للمحكمة العليا بنيروبي في كينيا.

في المحميات الغربية والشرقية لمستعمرة عدن، كان هناك تفاوتاً في تطوير النظم الادارية للسلطنات والامارات. ومنها نظام القضاء، الا ان اللافت للنظر ماكان من تطوير وتحديث في سلطنة لحج القريبة من عدن، حيث كان هناك تطوير وتحديث لنظام القضاء وتنظيم المحاكم واصدار بعض التشريعات الحديثة في مجالات عدة، وفي المحميات الشرقية، كانت الدولة القعيطية بحضرموت تشهد تحديثاً لنظم الادارة والحكم، ونهضة تعليمية كبيرة، وتم تنظيم مصلحة القضاء بما يواكب تحديث سائر النظم الادارية في الدولة، فتم اصدار قانون تنظيم المحاكم الشرعية (الابتدائية) والاستئنافية وتشكيل مجلس القضاء العالي كسلطة مستقلة عن السلطة التنفيذية(السلطان -الوزارة) كذا تنظيم المحاكم الجنائية في كل المقاطعات والالوية والمدن الرئيسية، وكان المجلس العالي يختص بكافة شؤون القضاء والقضاة تعييناً وعزلاً، وتتبعه ادارة مختصة بالتفتيش القضائي ومعهد متخصص لتأهيل وتدريب القضاة، وبعث بعددٍ من القضاة للدراسة بكليات الحقوق بالجامعات العربية في الخرطوم والقاهرة ودمشق وبغداد، تم تعيينهم لاحقاً بمجلس القضاء العالي ومحكمة الاستئناف العليا ساهمو في بناء مصلحة القضاء وتحديثها على نمط الانظمة القضائية في البلدان العربية المتقدمة. ويتولى المجلس العالي اصدار النظم والمنشورات القضائية الخاصة بتنظيم الاجراءات القضائية بالإضافة الى مراجعة الاحكام الصادرة من محكمة الاستئناف.

بعد الاستقلال الوطني في جنوب الوطن وتوحيده، تم توحيد النظام القضائي تحت المحكمة العليا في عدن ووزارة العدل والاقواف، وتم ترتيب السلطة القضائية

في محاكم ابتدائية(جزئية) في المديریات ومحاکم استئناف في المحافظات، الا ان اجراءات التأميم والاصلاح الزراعي والتشريعات الاقتصادية التي صدرت في الجنوب قد غلت يد القضاء عن نظر كثير من المنازعات، وتم حصر حقوق الملكية في نطاق ضيق وتولت الدولة رعاية معظم الانشطة الاقتصادية والتجارية، وشكلت مجالس مستقلة عن القضاء لفض منازعات مؤسسات الدولة المنخرطة في النشاط الاقتصادي والخدماتي، وتم معاملة القضاة كسائر موظفي الدولة دون امتيازات تذكر، ولم يعتد بالمؤهلات العلمية التخصصية في العاملين في القضاء الى ان تأسس معهد الحقوق، ثم كلية الحقوق بجامعة عدن، حيث كان يتم التعيين من خريجي الحقوق والمبتعثين الى بلدان اوربا الشرقية وروسيا، الا ان القضاء قد تميز بقدر من الانضباط في الاداء والانجاز مع رقابة شديدة من المجالس المحلية المنتخبة ومجلس الشعب الاعلى في ترشيح القضاة للعمل بالمحاكم.

بعد توحيد الشطرين عام ١٩٩٠م تم توحيد الجهازين القضائيين في سلطة قضائية واحدة بإشراف وزارة العدل وتشكيل المحكمة العليا ومجلس القضاء الاعلى من هيئات القضاء العليا في الشطرين، وتم اعتماد نظام التأهيل المعمول به في الشطر الشمالي فقط (معهد القضاء) كطريق وحيد للتعيين في السلطة القضائية، ووفقاً لنظامه السابق، رغم اختلاف مخرجات كلية الحقوق بعدن عن مخرجات كلية الشريعة والقانون بصنعاء من حيث المادة العلمية والتخصص ونظام القبول في الكليتين. وأعطت الاجازات العلمية من المدارس الشرعية غير النظامية للقبول بالمعهد. مما حد من منافسة خريجي كلية الحقوق بعدن من ابناء الجنوب لإخوانهم من ابناء الشمال من خريجي كلية الشريعة والدارس الشرعية، المتوافقة مخرجاتها مع متطلبات الدراسات العليا بالمعهد. اضافة لعوامل اخرى وعوائق في سياسة القبول بالمعهد، حتى اصبح ابناء المحافظات الجنوبية لا يشكلون اكثر من (٣-٥%) من المقبولين للدراسة بمعهد القضاء. كل هذا انعكس على ادى القضاء وفاعليته في فض المنازعات خاصة في المحافظات الجنوبية. حيث تضاعف كم القضايا وتراكمها امام المحاكم بعد قرارات استعادة الحقوق ومعالجات قضايا التأميم والاسكان والاراضي الزراعية، وانتهاج سياسة السوق في الاقتصاد والتجارة، مع تناقص اعداد المنخرطين في سلك القضاء من ابناء هذه المحافظات للمعوقات التي اسلفنا شرحها، اصف الى ذلك ان معظم القضاة المعينين للعمل هناك من المحافظات الشمالية، كانوا ايضاً مساهمين في هذا التراكم من حيث عدم الالتزام بالدوام والغياب الكثير او عدم استيعابهم لطبيعة هذه القضايا التي في معظمها ناتجة عن اجراءات استثنائية قامت بها الدولة في فترة سابقة، اصف الى ذلك اجترار ذلك النمط البيروقراطي في الاجراءات القضائية التقليدية التي تنتج احكاماً قضائية بطول

عشرات الامتار من الورق وبعد سنوات من التقاضي؟ اصف الى ذلك الفساد الذي استشرى واستفحل في الجهاز القضائي حتى صار محل شكوى الحكومة على اعلى المستويات. كل ذلك ادى الى تعطيل مصالح الناس هناك واعاقة حركة الاستثمار وانعكس على كافة مجالات الحياة.

انه وبين يدي مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي ينتظر منه اليمنيون الخروج بحلول غير اعتيادية وقرارات شجاعة بشأن مستقبل اليمن، كان لابد ان نبسط شيئاً من اوجاع المرحلة السابقة -المستمرة بكل اسف- دون موارد ودون تردد، ليتمكن هذا الفريق-فريق بناء الدولة - من استيعاب (معضلة القضاء) المزمنة، ويقف على حجم الاختلالات الهيكلية وطبيعة بنية القضاء الحالي المستعصية على التطوير والتحديث، فاضحت-هذه المنظومة- عائقاً امام بناء الدولة المدنية دولة المؤسسات، دولة النظام والقانون، فالقضاء هو الحكم بين السلطات، في الدولة وهو حصن الحريات، وضمانة الحقوق الخاصة والعامة، فالشعور بالظلم والتهميش والاقصاء، هو دفن للمواهب والابداع، بل موتاً لمشاعر الانتماء للوطن، او الفداء والتضحية من اجله، والاحرار هم وحدهم من يشيدون الاوطان ويبنون الامجاد، لا العبيد الخانعين.

اننا هنا نضع صورة مصغرة لما هو قائم، كي نستشرف المستقبل اخذين في الاعتبار كل هذه التحديات، ونحن بصدد بناء دولة حديثة تكفل المواطنة المتساوية، وتحترم العلم، تشجع الابداع، تحفز المواهب، وتعلي من قيم العدل والانصاف، تفعل اليات المسؤولية والمحاسبة، هذه الدولة لن تقوم الا بعيداً عن النزعات الانفرادية والعصبية الجهوية والعائلية - التي دفنت احلام الاحرار وتطلعاتهم فيما مضى- الدولة التي رسمتها ريشة الشباب في ساحات التغيير والحرية على امتداد الوطن. دولة يحرسها العدل لا سطوة الحديد والنار.

